بسم الله الرحمن الرحيم

Voice of Bahrain

صوت البحرين

BM Box 6135, London, WC1N3XX

العدد ١٣٢، يناير ١٩٩٤م، رجب/شعبان ١٤١٤هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

القمة التي لم يتفق حاضروها على شيء يذكر

مرة اخرى عجزت القمة الخليجية عن التصدي للقضايا المهمة التي تعصف بالمنطقة، وفشلت في معالجة الصعوبات التي تواجه مشاريع التنمية والاستقرار. فبالرغم من ان المملكة العربية السعودية بذلت كل ما في وسعها لانجاح القمة الرابعة عشرة التي عقدت في الرياض في الفترة ٢٠-٢٢ ديسمبر الماضي، فان البيان الختامي لم يعكس اتفاقا في اي من القضايا التي نوقشت، واعتبرت القمة واحدة من اقل القمم شانا من حيث الانجازات. وقد سعت الحكومة السعودية لعقد القمة بكامل اعضائها في الوقت المحدد، واعدت لذلك ترتيبات واسعة وخصوصا على صعيد الاعلام والدعاية. وكانت الحكومة السعودية تخشى من تكرر ما حصل العام الماضي قبيل انعقاد قمة ابو ظبي حيث كانت حكومة قطر مصممة على مقاطعتها بسبب العدوان السعودي على اراضيها واحتلالها مركز الخفوس التابع لها. وقد استطاعت الرياض لم الشمل الخليجي مجددا ولم تتخلف اية دولة عن الحضور بالرغم من وجود مؤشرات على خلافات غير قليلة بين الدول الخليجية الست وخصوصا بين السعودية وقطر وبين قطر والبحرين وبين الكويت وقطر.

ولكن برغم الحضور الخليجي الكامل في القمة فان الخلافات في المواقف كانت هي الطابع العام للقمة. وكان هناك ثلاثة محاور اساسية اتضحت الخلافات بشانها بصورة غير مباشرة من خلال البيان الختامي وهي كالتالي:

(١) كانت الخلافات حول الحدود عاملا مباشرا في تعكير العلاقات الخليجية، ولم يكن بالامكان تجاوز تلك الخلافات في القمة. فقطر والبحرين تنتظران قرارات محكمة العدل التي يتوقع ان تبدا النظر في قضية جزر حوار الشهر المقبل، وبسبب الخلافات الحدودية بين البلدين فقد بقيت علاقاتهما فاترة. ويقال ان الخلافات بين افراد العائلة الحاكمة في البحرين مرشحة للاستغلال من قبل قطر، الامر الذي يزعج حاكم البحرين واخاه رئيس الوزراء خصوصا بعد الخلاف المسلح مع اخيهما الاصغر، محمد. ولم تتحسن العلاقات بين قطر والسعودية خلال العام الماضي بسبب استمرار الازمة الحدودية بينهما. ومع ان السعودية قد انسحبت من القسم الاكبر من الاراضي الحدودية التي احتلتها من قطر، فان حكومة آل ثاني فقدت الثقة في حكومة السعودية وفضلت القطيعة النهائية معها. ولهذا طورت علاقاتها مع كل من ايران والعراق. وبسبب رغبة قطر في تبني سياسة مستقلة عن السعودية فقد كان توجهها نحو العراق سببا لتازم علاقتها مع الكويت. وازمة العلاقات القطرية - الكويتية مرشحة للتطور. وفي هذا المجال تطرح الدوحة مبدا عدم جدوى استمرار القطيعة مع العراق بعد ان تحررت الكويت، بينما تطالب الكويت بالضغط على العراق من خلال المقاطعة حتى يتم الافراج عن الاسرى الكويتيين وحتى تعترف العراق بترسيم الحدود طبقا لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٨٣٣. وتتناغم قطر في سياستها من العراق مع سلطنة عمان. وعليه فقد فشلت اللقاءات المباشرة خلال قمة الرياض في تقريب وجهات النظر بين دول الخليج الست بخصوص معنى الوحدة الخليجية، وطرحت التساؤلات حول جدوى استمرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما دامت هناك صعوبة في الاتفاق على ابسط قواعد التضامن. وقد استحوذت هذه الخلافات على قدر كبير من اهتمام الزعماء ولكن بدون جدوى ورجع كل منهم الى بلده صفر اليدين.

(٢) ان السياسات في الجوانب المتعددة لم تصل الى مستوى الاتفاق الكامل وبقيت محل اخذ ورد. وفي مقدمة هذه الجوانب قضايا الدفاع والامن. فعلى صعيد الدفاع ما يزال المشروع العماني الذي يدعو الى تشكيل جيش خليجي من ١٠٠ الف جندي مرفوضا من قبل السعودية، الامر الذي ادى خلال العامين الماضيين الى جنوح عمان نحو اعتزال العمل الخليجي المشترك. وفشلت السعودية في استيعاب فكرة جيش خليجي مشترك بالصورة التي تراها عمان. وفي قمة الرياض لم يتفق الا على السعي لتطوير قوات درع

التتمة على ص ٤

المنفيون يفشلون احتفالات عيد الجلوس

توالت المنظمات العالمية الواحدة تلو الاخرى تدين حكومة ال خليفة بينما يحتفل الامير بيوم جلوسه ويقضي رئيس الوزراء عطلته السنوية في بريطانيا هربا من احتفالات العيد الوطني التي تمجد اخاه وابن اخيه (ولي العهد) الذي يستلم نيابة الامارة عن ابيه اثناء سفر الامير لحضور القمة الخليجية. ولهذا يهرب رئيس الوزراء لكي لا يصبح ابن اخيه رئيسه ولو لفترة قصيرة. الا ان خليفة بن سلمان لم يقض عطلة مريحة هذا العام. فبينما اصدرت منظمة العفو الدولية بيانها الدولي الذي ادانت فيه (لاول مرة) النفي القسري لابناء البحرين، كانت السفارة البحرينية تستعد للاحتفال بالعيد الوطني في فندق الدورشستر الواقع بقلب العاصمة البريطانية. الا ان الاحتفال تحول الى ادانة للنظام عندما تجمع العشرات من العوائل البحرانية التي نفيت من وطنها قسرا، مما احرج السفارة وفضح انتهاكات حقوق الانسان في البحرين.

مسيرة القمع السلطوي مستمرة

ما تزال حملات القمع مستمرة، والمشاعر الشعبية هائجة بسبب استمرار حالة التوتر السياسي في البلاد. وكما هو معروف فان شهر ديسمبر كان يتميز بالاعتقالات والتوتر، وخلال السنوات الاخيرة حاولت الحكومة التخفيف من تلك الظاهرة لكي لا يصبح «العيد الوطني» مرادفا لـ«الحداد الوطني». ومع ذلك فان الاضطهاد ما يزال قائما كما يتضح مما يلي:

- اعتقل احد الاشخاص من منطقة النعيم على اثر كتابة تعليقات شعبية على اللافتات الرسمية التي علقت لتهنئة الامير وولي عهده ورئيس وزرائه بالعيد الوطني. وقد كتب تحت صور الامير «يا ظالم». وكتب تحت صورة رئيس الوزراء في احدى اللوحات «الموت لآل خليفة». وكان هناك لوحة وضع عليها قماش مكتوب عليه « السجناء في اعناق الجميع».
- اعتقل السيد علوي العلوي بعد فاتحة المرجع الديني اية الله محمد رضا الكلبايكاني وكان قد رفع بعض الشعارات التي لم تكن ذات طابع سياسي مباشر. وذهب المباحث الى منزله قبل ان يرجع من الفاتحة وانتظروه على باب المنزل حتى رجع في الليلة نفسها. وبقي معتقلا يومين كاملين ثم اطلق سراحه.
- ما يزال التحقيق مستمرا مع الذين يرجعون من الزيارة لايران. وقد حقق مع كل من محمود امر الله والشيخ محمد جواد الشهابي، الشهر الماضي بعد رجوعهما من طهران.
- اطلق سراح السجين محمد مرهون الذي قضى عشر سنوات كان قد حكم بها عام ١٩٨٣. واضيف لفترة السجن ثلاثة شهور اخرى كرما من الامير قبل ان يطلق سراحه في ١٩٩٣/١٢/٤.
- بمناسبة «العيد الوطني» امر الامير باطلاق سراح ١٠ اشخاص من السجناء الذين قضوا في الزنزانات ١٢ عاما، ومن بينهم شخص كويتي هو مصطفى محمد حسن الذي رحل الى الكويت. وكان هؤلاء قد اعتقلوا عام ١٩٨١، وحكم عليهم بالسجن ١٥ عاما. واعتبر الامير اطلاق سراح هؤلاء المظلومين «مكرمة» منه.. اثنا عشر عاما في الزنزانات.. اي ظلم هذا؟
- ما يزال علي صالح الجلاوي معتقلا منذ شهر سبتمبر الماضي بدون سبب، ولم يفرج عنه حتى الآن برغم عدم وجود اية تهمة ضده.
- في ١٩٩٣/١٢/٣٠ تعرضت احدى دوريات الشرطة للمصلين في مسجد «بن ضيف» بالمنامة وحقق الشرطة مع المصلين حول سبب بقائهم في المسجد بعد الصلاة وعن قراءة الادعية، ولم يفهم من ذلك شيء الا التحرش والاستفزاز.
- في اليوم نفسه استدعي مسؤول موكب حاج عباس بالمنامة وطلب منه ان يخبر الشباب بالغاء احتفال ديني كان مخططا لاقامته في اليوم التالي. وقام المسؤولون بتحويل الاحتفال الى محاضرة اسلامية عادية.

اطلاق سراح السيد ضياء الموسوي

بعد اعتقال دام اكثر من ثلاثة شهور، اطلق سراح السيد ضياء الموسوي، وكان قد اعتقل على اثر كلمة القاها بعد وفاة المرجع الديني السيد السبزواري في سبتمبر الماضي. وقد لاقى اثناء الاعتقال تعذيبا نفسيا وجسديا كبيرا، حيث وضع في المعتقل الذي يودع فيه المخمورون. ووقعت عريضة من قبل العلماء تطالب باطلاق سراحه قبل شهرين.

العفو الدولية: الابعاد مناف للمواثيق الدولية

اصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا جديدا حول منع حكومة البحرين دخول رعاياها الى البلاد. ويلخص هذا التقرير وثيقة من ثلاث صفحات عنوانها: البحرين: ممنوعون من دخول البحرين: النفي قسرا لأبناء البحرين (الوثيقة رقم: MDE 11/04/93)، صدرت في ١٦ ديسمبر ١٩٩٣ جاء فيها ما يلي:

البحرين: ممنوعون من دخول البحرين: النفي قسرا لأبناء البحرين

١ـ معلومات اساسية

تعارض منظمة العفو الدولية النفي القسري حين تفرضه الحكومات باعتباره اجراء رسميا على المواطنين من ابناء البلد.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية انباء لا تعد ولا تحصى عن النفي القسري للمواطنين البحرانيين من البحرين منذ اوائل الثمانينيات. ففي الايام التي تلت محاولة انقلاب مزعومة، تعرض عدد من طائفة الشيعة، التي تشكل اغلبية السكان، ممن اشتُبه في وجود ما يربطهم بايران، للترحيل قسرا الى ايران. وشهد المعتقلون السياسيون السابقون، بل وافراد اسرات كاملة، بانهم قد اعتُقلوا وسحبت منهم جوازات سفرهم البحرانية، او بطاقات هويتهم البحرانية، ثم أُجبروا على ركوب سفن صغيرة متجهة الى ايران، رغم جهلهم بذلك البلد وبلغته. وكانت السلطات البحرانية تمنح المطرودين احيانا وثائق مزورة تذكر انهم ولدوا في ايران، وانهم مواطنون ايرانيون.

ومن الحالات التي تثير الجزع والاسى ما روته زوجة احد السجناء السياسيين لمنظمة العفو الدولية، اذ وصفت كيف قاومت النفي قسرا مع الآخرين من افراد اسرتها، ومن بينهم طفلها الذي كان عمره ٢٢ شهرا. وقالت انها رغم كونها حاملا في الشهر الثامن، اضطرت الى ركوب سفينة صيد مع ما يزيد على ٢٠ اسرة ومع السجناء السياسيين السابقين الذين كانوا لا يزالون يرسفون في قيودهم. وأُمر الجميع بتسليم جوازات سفرهم البحرانية وشهادات ميلادهم، وسُلمت لهم وثائق جديدة تقول انهم ولدوا في ايران. ولم تلبث هذه السيدة ان وضعت طفلها بعيد الرحلة البحرية التي استغرقت اربعة ايام الى ايران.

وفي اعقاب حل برلمان البحرين الذي لم يعمر طويلا، في عام ١٩٧٥، وكذلك في اوائل الثمانينيات، قرر عدد من مواطني البحرين مغادرة البلد. كان بعضهم يفر خوفا من السجن والتعذيب، وكان الآخرون من اقرباء بعض السجناء السياسيين، وكانوا يفرون تحاشيا لضروب اخرى من المضايقات. وقد غادر بعضهم البلد للدراسة او للعمل، ومن ثم انخرط بعضهم في انشطة المعارضة السياسية من ايران وسوريا وبعض بلدان الكتلة الشرقية، في منظمات مثل «الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين»، و«جبهة التحرير البحرينية»، و«الجبهة الشعبية في البحرين» (لا توجد احزاب سياسية مشروعة في البحرين).

ولكن في السنوات الاخيرة، في ظل بعض مظاهر التحسن في احوال حقوق الانسان في البحرين، وتغير المناخ السياسي، حاول كثيرون من مواطني البحرين العودة الى بلدهم بعد سنوات طويلة من حياة المنفى الاختياري خارج البلد. وكان من بين من حاولوا العودة زوجات واسر عدد من السجناء السياسيين الذي كانوا قد فروا من البلد خوف المضايقة. ولكن الكثيرين منهم احتجزا اياما، بلغت اسبوعا في بعض الاحيان، في مطار البحرين الدولي عند عودتهم، ثم طُردوا قسرا من البحرين. وقد سُمح الآن لعدد من هذه الاسر بالعودة، ولكن ذلك كانت تسبقه في العادة عدة محاولات فاشلة.

وعلى مدار عام ١٩٩٣ كان المواطنون البحرانيون العائدون يُستجوبون عند وصولهم الى المطار عن انشطتهم السياسية السابقة او ما الفوه من مطبوعات، ثم يُعادون الى البلد الذي كانوا يقيمون فيه على متن اول طائرة راحلة، دونما ذكر الاسباب. وهم لا يُمنحون اي فرصة للطعن في قرار طردهم، او حتى لمعرفة الاساس الذي تستند اليه تلك الاجراءات. كما يُحرمون من اية فرصة للتظلم من قرار طردهم، او الطعن في مشروعيته من خلال المحاكم. والذين يعودون الى البحرين بعد قضاء فترات طويلة في الخارج كثيرا ما تصدر لهم جوازات سفر جديدة ـ صالحة لمدة عام واحد فقط ـ ثم يطردون بعدها من البلد. وفي بعض الاحيان لا تكون جوازات السفر صالحة الا لدخول بلدين او ثلاثة بلدان، مثل سوريا والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويبدو ان السبب الاوحد لاصدار هذه الجوازات هو تسهيل طردهم من البحريون ودخولهم بلادا اخرى.

٢ـ الضحايا

كان من بين العشرات من مواطني البحرين الذي حاولوا العودة الى وطنهم في عام ١٩٩٣ الدكتور عبد العزيز راشد الراشد، وهو طبيب بشري تعرض لاجراءات متكررة لطرده بالقوة من البحرين. وكانت اول محاولة فاشلة قام بها للعودة الى بلده يوم ٦ اكتوبر/تشرين الاول ١٩٩١، اذ تعرض للاحتجاز والاستجواب اربعة ايام قبل طرده. وعاد بعد ذلك الى البحرين يوم ١٢ نوفمبر /تشرين الثاني ١٩٩٣، ثم طُرد في اليوم التالي الى سوريا عن طريق الكويت. ولكن السلطات الكويتية رفضت السماح له بدخول الكويت عند وصوله، لأنه لم يكن يحمل وثائق سفر صالحة، بعد انتهاء مدة صلاحية جواز سفره البحراني، واعادته الى البحرين في نفس اليوم، اي في ١٣ نوفمبر /تشرين الثاني. وفي مطار البحرين رفضت السلطات السماح للدكتور الراشد بدخول البلد ورحلته الى سوريا، وفي ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني اعيد الدكتور الراشد مرة اخرى الى البحرين، حيث ظل في المطار ٢٤ ساعة، ثم اصدرت له السلطات جواز سفر جديدا صالحا لمدة عام واحد، ثم رحلته الى الامارات العربية المتحدة يوم ٢٠ نوفمبر /تشرين الثاني.

وتعرض احمد حسين اكبر عباس للنفي قسرا من البحرين في عام ١٩٨٢، اذ سُحبت منه اوراقه البحرانية، وطُرد بالقوة الى ايران. وعند عودته الى البحرين في سبتمبر /ايلول ١٩٩٣ مع زوجته اللبنانية واطفاله الاربعة، تعرض ـ فيما ورد من انباء ـ للاستجواب والضرب قبل طرده قسرا الى لبنان، حيث لم يُسمح له بالدخول واعيد الى البحرين، ولكنه ارسل مرة اخرى الى لبنان حيث مُنح اقامة مؤقتة.

ومن بين من طُردوا من البلاد السيد هاشم الموسوي، وهو سجين سياسي سابق حوكم في عام ١٩٨٨، فقد طُرد قسرا الى سوريا في ابريل /نيسان ١٩٩٣ بعد ان قضى مدة عقوبته في السجن خمس سنوات. فلم يكد يُفرج عنه حتى اقتيد الى المطار واعطي ـ فيما ورد ـ جواز سفر بحرانيا جديدا صالحا لمدة عام واحد.

اما بدر عبد الملك محمد، وهو كاتب اقام في قبرص عدة سنوات، فقد عاد الى البحرين يوم ٩ اغسطس /آب ١٩٩٣، ولكنه اعيد الى قبرص في اليوم التالي بعد استجوابه ومنحه جواز سفر صالحا لمدة عام واحد. وكان عبد الملك قد دخل السجن في البحرين عدة مرات في الستينيات والسبعينيات بسبب معتقداته السياسية وانشطته، كما ورد انه تعرض للنفي قسرا من البحرين عاما واحدا في ١٩٦٩.

وفي حدود معلومات منظمة العفو الدولية، لم يتخل اي من الاشخاص المنفيين عن جنسيته البحرانية طواعية ليكتسب جنسية اخرى.

٣ـ استجابة الحكومة

اثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها عدة مرات، ازاء النفي القسري، مع السلطات المختصة في البحرين، لكنه رغم السماح لبعض الافراد بالعودة والاستقرار في بلدهم من جديد ـ وكثيرا ما كان بعد اكثر من محاولة واحدة ـ فان كثيرين آخرين ما زالوا محرومين من هذا الحق.

وقد ردت الحكومة على بعض رسائل منظمة العفو الدولية بشأن ضحايا النفي القسري، قائلة ان الذين عادوا الى البحرين لم تكن لديهم وثائق سفر صالحة، ومن ثم مُنعوا من الدخول «طبقا لما هو معمول به دوليا في الاحوال العادية». ولكن هذا القول لا يأخذ في اعتباره ان الدول ملزمة بالسماح لمواطنيها بالعودة الى اوطانهم. بل ان قيام السلطات البحرانية باصدار جوازات سفر بحرانية جديدة بصورة عادية الى العائدين، يثبت دون شك ان جنسية الافراد الذين يحاولون العودة ليست محل نقاش او ارتياب. اما في الواقع فيبدو ان اصدار الجوازات لا يهدف الا لتسهيل نفيهم بصورة قسرية.

ولا يأخذ رد الحكومة في اعتباره ايضا ان كثيرا من المواطنين البحرانيين لم يجددوا جوازات سفرهم اثناء وجودهم في الخارج، اما لأنهم كان عليهم ان يعودوا الى البحرين في وقت شعروا فيه انهم سيكونون معرضين لخطر القبض عليهم او تعذيبهم او سجنهم، او سوى ذلك من اشكال المضايقة، او لأن السفارة البحرانية التي ارسلوا اليها الجوازات لتجديدها رفضت اعادتها او تجديدها.

ان النفي القسري مخالف للمواثيق الدولية لحقوق الانسان، ومنها «الاعلان العالمي لحقوق الانسان». وجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة بتنفيذ الضمانات الواردة فيه، والتي تنص على انه: «لكل فرد حق في مغادرة اي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة الى بلده» :[المادة ١٣ (٢)]. وتنص المادة ١٧ (ج) من دستور البحرين نفسه نصا صريحا على تحريم النفي القسري، وتقول انه لا يجوز طرد مواطني البحرين من بلدهم او منعهم من العودة اليه. وتدعو منظمة العفو الدولية حكومة البحرين الى احترام هذه الاحكام واصدار اعلان عام بأن جميع مواطني البحرين من حقهم العودة الى وطنهم.

بيان للجنة الدفاع عن ابعاد الحكومة لمواطنين

اصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا حول ابعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرانيين، جاء فيه:

قد يثير استغرابكم وعجبكم ان دولة عربية في اواخر القرن العشرين تقوم بابعاد مواطنيها ومنعهم من العودة اليها، وهذه الدولة هي البحرين التي ابتلى شعبها بهذه المأساة لعقود من الزمن تمتد منذ ايام الاستعمار البريطاني المباشر، ودفع ثمنها اجيال مختلفة بدءا بالشخصيات الوطنية من امثال بن لاحج والزياني وسعد الشملان الذين تم ترحيلهم الى الهند عام ١٩١٩ ومرورا بقادة هيئة الاتحاد الوطني ممثلة في عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات الذين تم نفيهم عام ١٩٥٦ الى جزيرة (سانت هيلانة) مع مئات من الشباب الوطني الذين قامت سلطات البحرين آنذاك بنفيهم الى الكويت وبلدان الخليج الاخرى.

واستمر هذا النهج بعد حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ واخذ في الاشتداد في الاشهر الاخيرة بعد حرب الخليج.

وسبق لهذه المأساة ان طرحت بشكل علني وواسع في المجلس الوطني القصير الاجل والذي اتاح وجوده والانفراج النسبي في البحرين امكانية مناقشة قضية احد الضحايا وهو مراد عبد الوهاب والذي ولد في البحرين من ابوين عمانيين يحملان الجنسية البحرانية، ونظرا لنشاط مراد عبد الوهاب الوطني تم القبض عليه في ١٩٧٣/٢/١٩، وصودر جوازه واسقطت جنسيته، وتم تعريضه للتعذيب ثم ابعد الى ابو ظبي بعد شهر حيث كرر معه الاستجواب والتعذيب، والتي سلمته بدورها الى عمان محطته الاخيرة.

ونحن نذكر هذه الحادثة كمثال تكرر لاحقا مع العديد من الوطنيين البحرانيين الذين تداولتهم السجون والمنافي.

الابعاد في دستور دولة البحرين والمواثيق الدولية

تنص المادة (١٧) من الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) على ما يلي:

مادة ١٧:

أ ـ الجنسية يحددها القانون، ولا يجوز اسقاطها عمن يتمتع بها صفة اصلية الا في حالتي الخيانة العظمى وازدواج الجنسية وذلك بالشروط التي حددها القانون.

ب ـ لا يجوز سحب الجنسية من المتجنس الا في حدود القانون.

ج ـ يحظر ابعاد المواطن عن البحرين او منعه من العودة اليها.

ومن المعروف بداهة ان جميع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تحرم نفي الانسان وليس المواطن فقط كالمادة (٩) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان المعتمد في ١٩٤٨/١٢/١٠ ويشمل ذلك ايضا الاشخاص عديمي الجنسية المعتمدة في ١٩٥٤/٩/٢٨، ويحرم ذلك ايضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد في ١٩٦٦/١٢/١٦ في المادة (٨) الفقرة ٣ـ١ والمادة ١٢ للفقرة (٤) والمادة (١٣).

لكن دولة البحرين لم توقع ولم تصدق على اي من هذه المواثيق، وان كان ذلك لا يعفيها من الالتزام بها.

قوانين لا دستورية:

ورغم القصور في الدستور ولا دستورية القوانين، فان الممارسات التعسفية لحكومة البحرين (وزارة الداخلية واجهزتها الامنية) تتجاوز ذلك كثيرا. فعلى امتداد العقود الماضية (قبل الاستقلال في ١٦ اغسطس ١٩٧١) وما بعده، عمدت حكومة البحرين الى نفي بعض المعارضين السياسيين بعد سحب جوازات سفرهم واسقاط جنسياتهم باعتبارهم غير مواطنين وخصوصا بالنسبة لذوي الاصول الايرانية.

كما ان حملات القمع التي تقوم بها حكومة البحرين من وقت لآخر، والتي تتخذ احيانا طابعا هستيريا كما رافق احداث المجلس الوطني في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، ومقتل الصحفي عبد الله المدني في نوفمبر ١٩٧٦ وما سمي بالمؤامرة الانقلابية في ديسمبر ١٩٨١، وغير ذلك، وما رافق ذلك من اعتقالات تعسفية واسعة، وتعذيب ادى الى موت البعض السريع. تخلق حالة من الرعب تؤدي الى هروب العديد من المواطنين ممن يتخوفون ان تطالهم هذه الحملة.

هناك فئة الطلاب في الخارج والمحددة صلاحية جوازاتهم بعام واحد فقط مما يضطر العديد منهم الى البقاء في الخارج واستنفاذ صلاحية جوازاتهم والعودة للبلاد بعد التخرج، كما ان شخصيات سياسية بحرانية معارضة مضطرة للبقاء خارج البلاد في ظل غياب اية ضمانات دستورية او قانونية حقيقية، بما في ذلك الحق في محاكمة علنية تتوفر فيها الضمانات القانونية. لقد ترتب على ذلك وجود المئات من المواطنين البحرانيين في المنافي وهم يعيشون في حالة مأساوية بسبب انفصالهم عن وطنهم وذويهم واصدقائهم، وافتقادهم الى الوثائق القانونية، ويعيشون مصاعب الحياة في النفي.

ان الطلبة المتخرجين يرجعون الى البلاد بجوازات سفر منتهية او بدون جوازات (حيث تسحب من بعضهم اثناء التجديد) وعدد من هؤلاء، تجدد جوازاتهم لسنة واحدة ويبعدون مرة اخرى بعد التحقيق معهم.

ونظرا للوضعية الاليمة لغالبية المبعدين او المضطرين للبقاء في الخارج فقد خاطر عدد منهم بالعودة الى البحرين، وللاسف فان غالبية من حاولوا العودة تم اعتقالهم واستجوابهم وتم ابعادهم مرة اخرى والبعض بدون اية وثيقة سفر والبعض الآخر بجوازات سفرهم المنتهية الصلاحية واخرين بجوازات سفر صالحة لسنة واحدة، يخضع تجديدها للمساومة والابتزاز.

جمعية الحقوقيين الدولية تدين حكومة البحرين

جمعية الحقوقيين الدولية هي احدى المنظمات المرتبطة بالامم المتحدة وتعنى بشؤون الحقوقيين والدفاع عن شرف المهنة في اداء واجباتها لحماية المواطنين من انتهاكات الحكومات الدكتاتورية التي لا تلتزم بمواثيق الامم المتحدة والدستور المعترف به تشريعيا. وتصدر الجمعية تقريرا سنويا تدرج فيه اسوأ دول العالم التي تنتهك حرمة القضاء والمحامين المعنيين بحماية المواطنين الابرياء. وتعتبر الدول المدرجة في التقرير السنوي اسوأ تلك التي تنتهك حقوق المواطنين فقط اذ ان انتهاك القضاة والمحامين يدل بحد ذاته على تردي الوضع السياسي في كل جوانبه. واحتوى تقرير العام المنصرم الذي صدر في اواخر شهر نوفمبر، ادانة للبحرين التي تدرج في هذا التقرير السنوي لاول مرة. ولأهمية ما ورد في هذا التقرير ننشر ترجمة النص كما جاء في الكتاب المعنون «Attack on Justice» (اعتداء على العدالة) في الفترة الواقعة بين يونيو ١٩٩٢ ويونيو ١٩٩٣:

لا زالت الاعتقالات العشوائية والتوقيف الانفرادي تعتبر مشكلة قائمة في البحرين. وتسمح مواد قانون امن الدولة الصادر في ١٩٧٣ بحصول هذه التجاوزات. فحسب هذا القانون يمكن توقيف الاشخاص المتهمين باعمال تخريبية او سياسية معادية للحكومة دون محاكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ولا يسمح للموقوفين باستئناف قرار الاعتقال الا بعد ثلاثة اشهر من الاعتقال وبعد ذلك كل ستة اشهر. الا انه لا يوجد الزام قانوني لاخبار الموقوف بهذا الحق في الاستئناف. وتنص المادة الاولى من قانون امن الدولة على انه: «اذا قامت دلائل جدية ان شخصا اتى من الافعال او الاقوال او قام بنشاط او اتصالات داخل البلاد او خارجها مما يعد اخلالا بالامن الداخلي او الخارجي للبلاد او بالمصالح الدينية والقومية للدولة او بنظامها الاساسي او الاجتماعي او الاقتصادي او يعد من قبيل الفتنة التي تؤثر او من المحتمل ان تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة او بين العاملين بالمؤسسات والشركات او كان من شانها ان تساعد على القيام باعمال تخريبية او دعايات هدامة او نشر المبادىء الالحادية فان لوزير الداخلية ان يأمر بالقبض عليه وايداعه احد سجون البحرين وتفتيشه وتفتيش سكنه ومحل عمله واتخاذ اي اجراء يراه ضروريا لجمع الدلائل واستكمال التحريات.»

. ويستخدم القانون من قبل قوات الامن كمبرر لاهانة ومنع اي محاولة للتعبير عن الراي وتكوين الجمعيات. ووسيلة قمع اخرى تستخدمها الحكومة (رغم نص قوانين الدولة على تحريمها) هي سحب الجوازات، والتهجير، ومنع دخول البلاد عند العودة من الخارج. وفي العادة فان ضحايا النفي لا يخبرون عن سبب تهجيرهم ولا يعطون الفرصة للدفاع عن انفسهم امام محكمة قانونية.

وخلال ١٩٩٢، اصدر الامير عفوين محدودين سمح من خلالهما بعودة بعض المهجرين. الا انه لا زال هناك المئات من المهجرين وغيرهم ممن اجبروا على البقاء في الخارج، بالرغم من ان المادة ١٧ من الدستور البحريني تصرح بان التهجير ومنع عودة المواطنين الى البلاد امر محرم. وحتى عندما يسمح للمواطنين بالعودة، يتم عادة تعريضهم للتهجير. ويقدر ان هناك حوالي ١١٥ مواطنا تم ترحيلهم قسرا العام الماضي. ولا يعطي قانون ممارسة المحاماة في البحرين الحرية للمحامين للتعبير عن آرائهم في القضايا القانونية. بالاضافة لذلك فان القانون ١٢ لعام ١٩٨٩ (قانون الجمعيات) مادة ١٨ يحرم على كل جمعية التدخل في السياسة.

وعمليا هذا يعني ان اعضاء جمعية المحامين البحرينية ممنوعون من المشاركة في اي حوار عام حول حقوق الانسان. والتحدث حول حقوق الانسان يعتبره القانون نشاطا سياسيا. واذا رغبت جمعية المحامين في عقد ندوة عامة، فانه يتوجب عليها تسليم اسماء المحاضرين والعناوين التي سيتم تداولها قبل الشروع في الندوة لاخذ الرخصة مسبقا. وهذا يحد من قدرة الجمعية لعقد اي حوار حول قضايا حقوق الانسان.

كما يضع قانون الجمعيات جمعية المحامين تحت سيطرة الحكومة من خلال اعطاء الحق للحكومة في الاطلاع على كل ملفات الجمعية ومصادر تمويلها. ويختص وزير العدل بمسؤولية تعيين المحامين في مهنة المحاماة. ووزارة العدل مرؤوسة من قبل افراد العائلة الحاكمة. اما مهنة الدفاع فهي صعبة بسبب المحاكمات غير العادلة واجراءات المحاكم التي تخالف المقاييس الدولية. كما ان سرية العلاقة بين الدفاع والمتهم غير محترمة، وفي العادة يمنع المحامون من الحصول على ملفات ومعلومات تخص موكليهم مما يحد من امكانيتهم الدفاع عنهم. ومن جانب آخر فان دور المحامي يتم اضعافه من خلال قبول الاعترافات المسحوبة بالقوة كشواهد ضد المتهم في المحاكمة. وهذا يصاحبه انتشار واسع للتعذيب اثناء التوقيف. ان تاريخ ممارسة مهنة الحقوقيين في البحرين توضح الاهانات والمعاملة العشوائية على يد الحكومة البحرينية. وجمعية الحقوقيين الدولية تتبنى القضايا التالية:

الشيخ عبد الامير الجمري، قاضي. بالرغم من تحريم القانون البحريني عزل القضاة، فان الجمري تم عزله من المحكمة الدينية (جزء من وزارة العدل) قبل عدة سنوات، بسبب معارضته الصريحة لقانون امن الدولة وحل المجلس الوطني. في نوفمبر ١٩٩٢، تبنى الجمري مع خمسة اخرين (بضمنهم الدكتور عبد اللطيف المحمود)، عريضة وقعت من قبل مئات الشخصيات البحرانية تدعو لاعادة المجلس الوطني والعمل بدستور البحرين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين. الا ان الامير لم يكترث وقام بتعيين مجلس شورى يفتقد السلطات التشريعية، وليس له الا دور استشاري من خلال اشخاص معينين بدلا من منتخبين شعبياً. وقد دعي الشيخ الجمري مرتين في شهر مارس الماضي للتحدث في مساجد المنامة لشرح وجهات نظره السياسية، ولكن في كل مرة تمت مضايقته بواسطة قوات الامن وهدد بالاعتقال.

وفي ٢٧ مارس ١٩٩٣، تم تهديده بالنفي بسبب اشتراكه مع المحمود وبسبب القائه محاضرات تنتقد النظام. كما قامت وزارة الداخلية بالتحقيق معه.

جاسم عيسى خالد، محامي. كان المحامي جاسم احد الذين منعوا من دخول البحرين خلال العام الماضي.

الشيخ عبد اللطيف المحمود، استاذ جامعي. تم سحب جواز سفره ومنعه من ممارسة مهنته في جامعة البحرين. وتم اتخاذ هذه الاجراءات بعد توقيفه بعد عودته من الكويت عندما القى محاضرة في مؤتمر عقد هناك حول مجلس التعاون الخليجي. كما تم تحديد نشاطه الديني بسبب انتقاداته المذكورة. في نوفمبر ١٩٩٢ كان المحمود احد السنة الذين تبنوا العريضة التي دعت لاعادة المجلس الوطني والعمل بالدستور. وتشير التقارير ان حكومة البحرين وضعت جميع تحركات المحمود تحت المراقبة وحاولت قمعه.

احمد الشملان، محامي. تم سب جواز سفره ومنع من الكتابة في الصحافة المحلية، بعد عودته من الامارات ومشاركته هناك في مؤتمر حول ضرورة حماية حقوق الانسان في دول الخليج. وفي اجتماع مع وزير الداخلية تم اخباره انه سوف يخسر جوازه اذا عاود النشاط.

أيها البدري... انت امل الامة

سمعت صوت الرصاص وهو ينهمر على رأسك ورؤوس رفاقك ، فأيقنت انك فارس الميدان، ادركت ان في هذه الامة بقايا خير، واصبحت اكثر ايمانا بان اولئك الفتية الصامدين في ميدان الشرف والكرامة هم عنوان مجد هذه الامة ورمز صعودها، وان المرجفين والمعوقين والمتخاذلين لا سبيل لهم للنيل من الموقف الشريف الذي لا يتنازل ولا يتراجع. ولقد كدت استسلم للشائعات واركن الى اليأس بعد ان تجاذبت اطراف الحديث مع الكثيرين، ممن اتاهم الله بسطة في العلم والمال، وقدرا كبيرا من الخنوع والاستسلام للواقع الضاغط، وكدت افقد الامل في امكان التغييربعد ان تناهى الى سمعي ما يقوله البعض عن ضرورة «الحكمة والتعقل» و «الرجوع الى الهدوء والروية» وما الى ذلك من كلمات تبدو متزنة ولكنها في حقيقتها خنوعة مستسلمة. كفانا يا أخي وسائل التخدير هذه، فهي ليست الملة او الدين اوالانسانية، بل هي من قاموس المترفين الذين شبعوا والناس جياع، وامنوا والناس في خوف، وعاشوا والآخرون يتعقبهم الجلادون، واستمتعوا بلذات الحياة والمستضعفون يتربص لهم الظالمون.

قلت لهم وانا في غاية الاشمئزاز: ايها السادة لم نطلب منكم رفع السلاح كما يفعله المعارضون في الجزائر، ولم نفرض عليكم الخروج في المسيرات الصاخبة كما يفعله طلاب الحرية في الفلبين والسلفادور وجنوب افريقيا والصين، كما لم نطمع منكم في التضحية بالمال والنفس، وكل ما طرحه المجاهدون عليكم ان تمتثلوا قول امامكم الذي قارع الابطال: «ان لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد، فكونوا احرارا في دنياكم».والحرية ايها السادة ليست شعارا يرفعه الجالسون في المجالس او الراغبون في العيش الهانيء الوادع او السائرون في ركب السلطة، بل هي شعور يمتلك على الانسان نفسه وروحه وفكره فيكون عضدا للمجاهدين وداعما للشباب الرسالي الذي لا تحد طموحه حدود ولا يقمع امله حرمان.

في الشارع، حيث يتحرك المؤمنون بربهم، الحاملون لرسالتهم، تنتفض المشاعر. بالحماس وتنبض القلوب بالحركة، ويسير موكب الابطال باحثا عن النصر، فالنصر حق للمؤمنين «وكان حقا علينا نصر المؤمنين». وتسير الفئة المؤمنة واثقة بخطاها مطمئنة بايمانها مستمدة العون من ربها فاذا هي حركة لا تتوقف، ثورة لا تهدأ، بركان لا يتوقف، تلك هي الرسالة التي بلغتنا من نبينا الاكرم الذي عانى من الاقربين كما عانى من الاباعد والذي لامه ذووه قبل ان يلومه الآخرون. وما أشبه الليلة بالبارحة، فها هي قوافل الجهاد البدري تتحرك لتحقيق نصرالاسلام، وها هو ابوسفيان يثير الحمية في نفوس امتلات بالجاهلية، ولكن هذا هو حمزة بسيفه الصقيل يقطع الطريق على المرابين واصحاب الاموال المعادين لرسالة محمد (ص).

ايها السادة: ان طلب الحق ليس تهورا ، وان التمسك بالكرامة والشهامة والعيش الطيب ومنطق القانون والعدل والدستور ليس سابقا لاوانه. دعونا من قول: «هذا ليس وقته»، فمتى سيحين وقت الدفاع عن النفس والى متى الانتظار، «بل الساعة موعدهم والساعة ادهى وامر». هذا هو مصير المتخاذلين والمنحازين لغير جانب الحق. شاب في مقتبل العمر يتحرك في مجتمعه مطالبا بحق المواطنة الكريمة في اطار دستور مكتوب منذ عشرين عاما، ما هو المأخذ عليه، ولماذا هذا التخاذل والاستسلام؟ وماذا بقي لهذا الشعب لكي يخسره؟ لقد قدم التضحيات كما لم يقدمها شعب آخر في المنطقة، شهداء وسجناء ومحاصرون في الاعمال والوظائف وممنوعون من السفر ومشردون في اصقاع الارض، فهل بقي لديه ما يخاف عليه؟ وهل تستطيع السلطة ان تفعل اكثر مما فعلت؟

في نظري انهم يخافون على ما لديهم، ويفرضون عل الجيل الجديد ان يكون مدافعا عن مصالحهم، اما شبابنا فيتحرك غير آبه لما يقوله هؤلاء وهو يدرك ان كرامته لن تصان الا بان يجعل من نفسه رقما صعبا في معادلة التوازنات، وأن حريته لن تتحقق ما لم يتحرر من الجبن والخمول والكسل، وامامه سجل حافل بالمجاهدين، ابتداء ببلال ثم عمار وياسر وابي ذر، وميثم وغيرهم، فهل هؤلاء مغامرون ام قمم في الايمان والعقل والحكمة والاباء والحرية.

اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير الجوامع

لولا الامجاد التي نتفيأ بظلالها ونتطلع لاستعادتها لما كان لدينا التصميم الجريء على مقارعة الظالمين. ولولا الخوف من الله لما سطرنا هذه الكلمات ولولا الرغبة في السير على ما سار عليه الآباء والاجداد من ارتباط بدين الله ودفاع عن الحق، لما جشمنا انفسنا العناء في زمن تغيرت فيه مفاهيم المواطنة الصالحة والايمان الصحيح. نحن لدينا قاموس واحد ننهل منه زلال الايمان والجهاد والعطاء فننطلق في ساحة المجد باحثين عن الطريق الى الله نبتغي بها وجهه ونبحث فيها عن رضاه.

ايها البطل الصامد بوجه دعاة الارهاب العاملين في جهاز المباحث لقد استقبلت رصاصهم الشهر الماضي بروح الاستبسال والشجاعة والشهادة فمن ارفع منك منزلا عند الله وانت مخضب بدمائك في ميدان معركة الكرامة والحق؟ ومن اعلى منك شانا وانت تمضي على ما مضى عليه البدريون والحسينيون؟ وتخسأ نفس تنال من شهامتك او تتهمك بالتسرع ان تحقق ما حققته، فانت رجل الساعة وبطل المعركة وفارس الميدان. وعلى يديك وامثالك سيفتح الله لهذه الامة. وانت واخوتك المؤمنون هم عنوان فخرنا واعتزازنا ورفعتنا، ومن سواك ليسوا سوى المرجفين.

من وحي القمة

حمامة الدوح غني اليوم وابتسمي ... وسطري مجدنا في الخلد بالقلم
ولا تخافي عتاة القوم انهم ... مثل الغثاء بلا رأس ولا قدم
فالسرب مزقه الاعصار وانحسرت ... عن الخمائل اسياف من القضم
ولم يعد ديدن الاخوان خلتهم ... وجودهم بعد هذا اليوم كالعدم
فما التعاون الا ضد رغبتهم ... وضد ما تحمل الاسفار والقيم
ووحدة الصف ما عادت مقدسة ... وانهار ما شيدوا يوما بذي القمم
فمجدهم كانت الاشلاء لبنته ... والظلم والجور والطغيان في الامم
سل الرياض عن الرهط الذين اتوا ... هل كان همهم الاصلاح في النظم
هل كان للعدل شان في تجمعهم ... أم ان ظلم ذوي القربى من الشيم
هل ادركوا ان امن النفط في خطر ... من الاعادي وان الغرب في صمم

يا قلب لا تأس للدنيا وبهرجها ... ما دام مثل ابي جهل على الهرم
ولا تخف ذلة الايام في وطن ... ما دام مجلسهم يبنى بلا شمم
فالامن صار لهم هما يراودهم ... في الليل والصبح مثل البعبع النهم
والخوف من غامض الايام يقلقهم ... ولا تطمئنهم ترسانة العجم
والقمع شان لهم في كل منطقة ... يمس كل ذوي الايمان بالحمم
وفي اوال لنا شان تميز عن ... كل الشؤون فكل الشعب في الم
والسجن فيه من الابطال خيرهم ... يقضون فيه زمانا غير منصرم
وفي المنافي لنا اسد مشردة ... زئيرها يصعق الحكام بالصمم
هيهات يلجم شعب طالما بقيت ... فيه من العز والامجاد كأس دم
وللجراح دواء تستطيب به ... يوما وجرح أوال غير ملتئم

القمة التي لم يتفق حاضروها - التتمة من ص ١

الجزيرة وذلك بزيادة عددها الى ما بين ٢٠-٣٠ الفا. وعلى الصعيد الامني لم يتفق الزعماء الخليجيون على مشروع الاستراتيجية الامنية الذي طرح باستمرار خلال الاسابيع الاخيرة، ولذلك فقد طلب وزراء الدفاع من وكلاء الوزارات اعادة صياغة مشروع الاتفاقية الامنية مجددا لعلها تلقى قبول الدول الست. وهذا الخلاف حول المسألة الامنية التي من بين اسبابها الخشية من الهيمنة السعودية والتشكيك في مصداقيتها، استمر سنوات طويلة حيث كان من محاور الاختلاف الاساسية منذ نشوء المجلس قبل ما يقرب من ثلاثة عشر عاما. وبرغم مرور هذه الفترة فان دول المجلس ما تزال بعيدة عن مشروع امني مشترك بالرغم من وجود قدر من التنسيق الامني في ما بينها. وقد اثبت الاحتلال العراقي للكويت عدم مصداقية مقولة دول مجلس التعاون بان الخلل الامني في المنطقة سببه عمل خارجي، واصبح هناك ادراك بان السياسات الداخلية تلعب دورا في تحقيق الامن او توفير الظروف لخلخلته. وسعت السعودية الى اعادة صياغة السياسة الداخلية فانشات مجلس شورى عيّن الملك فهد كل اعضائه، وافتتح اعماله الشهر الماضي بعد مرور قرابة عامين على اعلان الملك فهد عن انشائه.

(٣) ان دول الخليج تتحرك في علاقاتها الخارجية في اطار ما ترسمه الولايات المتحدة الامريكية لها. وخلال العام الماضي طرحت ادارة الرئيس بيل كلينتون سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران. وقد ترجمت دول الخليج في قمتها الاخيرة هذه السياسة، فبدا البيان الختامي بادانة العراق ومطالبته بالامتثال للقرارات الدولية وخصوصا في ما يتعلق باطلاق سراح الاسرى الكويتيين وغيرهم وكذلك الالتزام والقبول بقرار ترسيم الحدود رقم ٨٣٣. وكان البند الثاني الذي يليه الخوض في مشكلة الجزر الثلاث المتصارع عليها بين كل من ايران والامارات. وقد اثيرت مشكلة الجزر الثالث في هذا الوقت بالذات استجابة للضغوط الامريكية عن طريق مصر. والا فما معنى السكوت عن قضية الجزر الثلاث ٢٢ عاما واثارتها مجددا؟ فالتزام دول الخليج سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية مؤشر على مدى انصياع مجلس التعاون للاوامر الامريكية حتى لو كان ذلك على حساب امن المنطقة واستقرارها. وتجاوب الحكومات الخليجية مع السياسة الامريكية فيه مصلحة مشتركة. فدول الخليج لا تخشى اثارة قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة، وبالمقابل تتمشى حكومات الخليج مع المنحى العام للسياسة الامريكية.

هذه المفارقات في القمة الخليجية افقدتها التوازن والنظرة الموضوعية للاحداث، ومن المتوقع استمرار التردد في المواقف والسياسات. كما ان من المتوقع ان تشهد الساحة الخليجية تطورات كبرى على صعيد مجلس التعاون، وهو العمل الخليجي المشترك الوحيد، وليس مستبعدا ان تجنح بعض الدول للبحث عن حلول اخرى للازمة الخليجية القائمة. ومن الصعوبة بمكان تصور امكان حلحلة الامور ما دامت عقلية القبيلة هي التي تحكم الدولة والمجتمع. واذا اخذنا القمة الاخيرة مؤشرا على مدى وجود قناعات مشتركة، لاستطعنا القطع بان دول مجلس التعاون فشلت في العمل المشترك وهي تستعد الآن للمفاصلة مع الماضي القريب. وحيث ان الخلاف اصبح يدب في كل زاوية فان امكان اعادة روح التعاون والتنسيق لم يعد خيارا قائما. والمجلس بين خيارين: اما الاصلاح الداخلي او الفناء طبقا للسنن.